

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.1
15 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نموا

بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

جلسة مواضيعية تفاعلية

الحكم السديد والسلم والاستقرار الاجتماعي

ملخص من إعداد أمانة المؤتمر

١- إن الجلسة الأولى المواضيعية التفاعلية (١٤ أيار/مايو ٢٠٠١) بشأن الحكم السديد والسلم والاستقرار الاجتماعي ترمي إلى '١' تعزيز النقاش التفاعلي بشأن أهم مسائل الحكم السديد بين وزراء أقل البلدان نموا، ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الحكومية الدولية والهيئات المانحة ذات الصلة؛ '٢' مناقشة النتائج العملية المتصلة بالحكم السديد والسلم والاستقرار الاجتماعي؛ '٣' مناقشة الالتزامات من جانب أقل البلدان نموا ومجتمع التنمية الدولي لتحسين الحكم السديد من أجل تنمية بشرية مستدامة؛ '٤' تحديد تدابير المتابعة من جانب أقل البلدان نموا على المستوى القطري والدعم من جانب الشركاء في التنمية.

٢- والقضايا الأربع بالنسبة للحكم السديد التي أبرزت في الوثيقة الأساسية المعنونة "قضايا حاسمة ونتائج عملية" (الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية) تتصل بما يلي:

- تحسين أداء مؤسسات القطاع العام؛
- تحسين النظم والعمليات الانتخابية والبرلمانية؛
- تحسين احترام حقوق الإنسان وإمكانية الانتصاف؛

• منع الصراعات والتحكّم بها وإيجاد حل لها من أجل سلام دائم.

٣- وركزت الجلسة على هذه القضايا من منظور أقل البلدان نموا والبلدان المانحة ووكالات التنمية. وكانت أهم حصيلّة هي التأكيد على المبدأ العام الذي أبرز في إعلان الألفية بأن الحكم السديد هو عامل حاسم في ضمان التنمية البشرية المستدامة. وهو على درجة من الأهمية كوسيلة لمنع أو حل الصراعات وكأساس يقوم عليه الاستقرار الاجتماعي. وهو كذلك واحد من الشروط الرئيسية من أجل إدارة فعالة للقطاع العام والتعاون الإنمائي وعنصر حفاز من أجل النمو الاقتصادي. والحكم السديد يمكن أقل البلدان نموا من الاستفادة من زيادة حجم التجارة وزيادة حجم المعونة.

٤- وقد أكدت على الضرورة الملحة لهذه القضية الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (A/CONF.191/IPC/16). وقد بينت الاستنتاجات بوضوح أن عددا من أقل البلدان نموا قد تعرض لأزمة في الحكم السديد، كان من مظاهرها استمرار الفقر والفساد والسياسات رديئة التصميم وضعيفة التنفيذ، وتآكل النواظم الاجتماعية وتراكم الصراعات السياسية والاجتماعية. ومع ذلك فقد شهد عدد من أقل البلدان نموا تغيرا إيجابيا في الحكم السديد. فقد اعتنقت هذه البلدان الديمقراطية وقبلت المنظمات التي تعزز الحكم السديد (مثل المنظمات غير الحكومية وأوساط الإعلام ومجموعات المواطنين)، التي ازدهرت وبدأت تلح في المطالبة بمساءلة الحكومة. وقد أظهرت بعض الحكومات إرادة سياسية واتخذت خطوات جريئة لإصلاح القطاع العام وللتصدي إلى الفساد.

٥- إن مفهوم الحكم السديد مفهوم معقد ولا بد من مدلوله الدقيق من أن يتكيف والظروف الوطنية. ومع ذلك هنالك عناصر رئيسية، منها حكم القانون والشفافية والمساءلة وأداء القطاع العام والحكم الديمقراطي السديد ومشاركة الفقير والأخذ باللامركزية، كل هذه الأمور تستخدم من أجل تعزيز "ثقافة سلم".

٦- والحكم السديد له أيضا أبعاد دولية واسعة، ومنها الترتيبات العادلة والمنصفة من أجل التجارة، وتدفق الأموال، والاستثمار، والمساعدة الإنمائية الرسمية والأمن. فإذا كان لأقل البلدان نموا أن تسير نحو ذلك النوع من مسار النمو المستدام اللازم من أجل تخفيض فعلي في مستوى الفقر، فإن توفر نظام اقتصادي وسياسي دولي أكثر إنصافا يوفر لها صوتا مسموعا وفرصا حقيقية هو أمر أساسي لا غنى عنه. ومع ذلك فإن نظام التجارة العالمي في السنوات الأخيرة لم يكن في صالح الفقير. فقد انحدر نصيب أقل البلدان نموا من التجارة العالمية بمقدار النصف طوال العقدين الماضيين. ومن ثم يتطلب الأمر على المدى الطويل أساليب تفكير مبتكرة لتوفير السبل الكفيلة بإدماج الفقير في صلب عملية الاقتصاد العالمي. والعديد من البلدان تفتقر إلى القدرة على المشاركة في اتفاقات التجارة الدولية، ناهيك عن مبادرات التجارة في التيار الرئيسي للانخراط مباشرة في الاستراتيجيات العريضة للحد من الفقر. وفي هذا الصدد، تتطلب أقل البلدان نموا مزيدا من الدعم المباشر من خلال مبادرات من مثل الإطار

التكاملي المعزز -- وهو مبادرة فريدة من نوعها تشمل ست وكالات منها برنامج الأمم المتحدة للتنمية -- الذي من شأنه أن يساعد أقل البلدان نمواً على بناء سياسة تجارية متماسكة ومتكاملة ومرتبطة بوضوح بالأولويات الوطنية.

٧- إن الهدف العام وهو تحسين أداء القطاع العام في تقديم الخدمات في أقل البلدان نمواً لا يمكن بلوغه إلا من خلال إيجاد بيئة تمكينية تضمن الانتفاع الفعال بالموارد وبناء الشراكات، وتعزز المشاركة الفعالة على صعيد المجتمع كله، وتحافظ على سيادة القانون والتوزيع المنصف للثروة. وفي هذا الصدد، ركز المتكلمون على ضرورة ضمان تطبيق المبادئ الأساسية وهي مبادئ المشاركة واللامركزية والشفافية والمساءلة. وركزوا على القول إنه لا يوجد نهج "واحد يناسب جميع الظروف" يتبع في إصلاح القطاع العام، هذا الإصلاح الذي يتطلب نهجاً متعدد الأبعاد. وبغية زيادة فعالية المعونة لا بد من أن يكون الدعم المقدم من المانحين دعماً طويل الأجل ومبرمجاً.

٨- أما إدارة المالية العامة التي تشمل إصلاحات ترمي إلى توسيع القاعدة الضريبية والتخفيف من عبء الديون والتي تستند إلى إدارة حكيمة للديون فتقوم بدور حاسم. وإضافة إلى ذلك، فإن أداء القطاع العام يعتمد أيضاً على '١' سياسات قطاعية مناسبة في مجالات اجتماعية رئيسية مثل الصحة والتعليم؛ '٢' وتعزيز القدرة الإنتاجية التي تعتمد على قطاع مالي نشيط؛ '٣' وتبسيط الأطر القانونية والتنظيمية. وذكر أيضاً أن الزيادة في ردود فعل المستفيدين من الخدمات والمنافسة في القطاعين الخاص والعام تحسن النوعية والكفاءة. وبهذه المبادئ يمكن للمؤسسات حسن التدبير أن تضمن تلبية موارد المعونة المحلية والدولية لمقتضيات بلوغ الأهداف آنفة الذكر.

٩- وأبرز المتكلمون عدداً من الجوانب الرئيسية لتحسين النظم والعمليات الانتخابية والبرلمانية. ومن شأن الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية للأفراد مثل اللاجئين والمشردين أن يوجد لهم دوراً أبرز يقومون به. وفي هذا الصدد، أكد المتكلمون باستمرار الأهمية الحيوية لحقوق التمكين مثل الحق في التعليم وتمكين المرأة. وخص بالذكر التقدم الذي أحرزته في هذا المجال بنغلاديش وأوغندا. وأكدوا أن الديمقراطية هي ثقافة لا تنشأ بين ليلة وضحاها، وأشاروا إلى ضعف آليات تعزيز الديمقراطية في معظم البلدان النامية وحاجتها إلى مزيد من الموارد. وفي هذا الصدد، يعتبر من الضروري تمثيل المجتمع المدني.

١٠- وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يبرز في الوقت الحاضر توافق دولي واسع في الآراء تتقدمه البلدان النامية ذاتها. ويشمل ذلك نهجاً واسعاً ومتوازناً يؤكد تأكيداً متساوياً على جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحق في التنمية. واعتبر التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتمكين (لا سيما تمكين النساء) الاستثمار الأفضل الذي يمكن أن تقوم به الدولة. وضماناً لحقوق الإنسان، يلزم تأمين حصول الشعب على العدالة. وهذا يشكل تحدياً هائلاً للأمينين الذين ليست لديهم الموارد المالية التي تمكنهم من طلب الانتصاف في المحاكم. واعتبر استخدام الوكالات الحكومية والمؤسسات التقليدية عاملاً مساعداً في هذا الصدد.

والمهاجرون يستحقون الاحترام، وينبغي للحكومات أن تعالج المشاكل التي تواجههم. ويمكن للحكومات أن تجد جوانب إنمائية هامة في وجود المهاجرين إذا أنشأت قدرات عامة لسياسات إدارة وتنمية الهجرة بهدف الاستفادة من مزايا ومعارف وشبكات المهاجرين. لقد حان وقت إدراك الحكومات أن لدى اللاجئين قدرات هائلة يمكن تسخيرها في تعزيز التنمية. ولذلك فإنه من الضروري التخلي عن السياسات القصيرة النظر والقصيرة الأجل واعتماد استراتيجيات طويلة الأجل تمكنهم من العودة في نهاية المطاف إلى أوطانهم والمساهمة في التنمية.

١١- إن منع المنازعات وإدارتها وحلها من أجل التوصل إلى سلام دائم هي أمور تعززها الجهود التي ترمي إلى إقامة الحوار، ومكافحة الفقر، والإعلام والتثقيف بهدف الحد من الاستبعاد. وفي هذا الصدد، تعتبر إعادة توزيع الموارد ضرورية. فمثلاً، أنشئ في أنغولا صندوقان لإعادة إدماج الجنود الذين يريدون أن يبدأوا حياة كريمة جديدة وللمساعدة في إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ترمي إلى التخفيف من الفقر عن طريق تعزيز الاستخدام الذاتي.

١٢- إن تنفيذ استراتيجيات ترمي إلى إقامة حسن التدبير مشروط بالحصول على الموارد اللازمة لذلك. وقد أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء صندوق استئماني لحسن التدبير الديمقراطي يتضمن نافذة خاصة بأقل البلدان نمواً. وهذا الصندوق الاستئماني العالمي الجديد المتعدد المانحين والخاص بحسن التدبير الديمقراطي يلقي الدعم من النرويج وشركاء إنمائيين آخرين. وإضافة إلى ذلك، أعلن الوزير السويدي للتعاون الإنمائي والهجرة واللجوء عن زيادة كبيرة في المخصصات المالية التي توجهها السويد للتعاون الإنمائي تولى الأولوية فيها لمنع النزاع وحسن التدبير.

١٣- واحتتمت الجلسة بالتعبير عن تفاؤل مشوب بالحذر. فتحسين التدبير في ظروف الفقر العميم يشكل تحدياً كبيراً، ولكن أقل البلدان نمواً تحرز في الوقت الحاضر تقدماً هاماً، مدعومة في ذلك من شركائها الإنمائيين.
